

شي جين بينغ في السعودية قريباً | ابن سلمان لبайдن: الصين خلف الباب

منذ أشهر، يُحكى عن زيارة سيقوم بها الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى السعودية، فيما تَجري مقارنة الحفاوة التي سيخصّ بها ولي العهد محمد بن سلمان، بتلك التي لقيها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب عام 2017، حين رقص «العرضة» مع والده الملك سلمان. لكن للزيارة التي يريد ابن سلمان إغاثة الرئيس الأميركي جو بايدن بها مغزٌ عميقاً بالنسبة إلى الصين التي تسعى، ضمن مخطّط توسيع نفوذها في العالم، لتحقيق اختراق كبير في جدار الهيمنة الأميركيّة على منابع النفط في الشرق الأوسط، حيث تُعدّ المملكة أكبر مصدر للنفط في العالم، والمصين أكبر مستورد له، وتحديداً السعودية منه.

بعد الاختراق الروسي الذي ساهم التحالف مع السعودية في «أوبك بلس» في تحقيقه، وأعلن موسكو على الإفلات من محاولة الحصار الأميركي - الأوروبي في أعقاب حرب أوكرانيا، هل يتتحقق اختراق آخر للهيمنة الأميركيّة، هذه المرّة على يد الرئيس الصيني شي جين بينغ الآتي إلى المملكة على خلفية توتّر كبير مع واشنطن، نتيجة زيارة رئيسة مجلس النواب الأميركي نانسي بيلوسي، الاستفزازية لـتايوان؟ زيارة شي للسعودية، والتي طال انتظارها، قد تحدّث هذا الأسبوع، إذا صحّ تقرير لصحيفة «الغارديان» البريطانية، أكّده أيضاً موقع «ذا ميديا لайн»، وتناولته كبريات المطّابع العالمية، ولا سيما الأميركيّة. وعلى رغم أن الزعيم الصيني يأتّي بعد استقرار نسيبي للعلاقات السعودية - الأميركيّة، نتيجة زيارة الرئيس جو بايدن لجدة في منتصف تموز الماضي، والتي مثّلت «بيعة» أميركية لا بن سلمان حاكماً للمملكة، أعقّبها تراجع محدود ولكن ثابت في أسعار النفط، في ما اعتبره مراقبون علاقة سببية بين التطوّررين، إلا أن التهدئة لا تعني نهاية المشاكل بين ابن سلمان وبين الديمقراطيين في أميركا، ولا بين السعودية وأميركا، خصوصاً أن ولي العهد لا يأْمن جانب بايدن، ولا يأْلف الديمقراطيين الأميركيين عموماً. ولذا، ثمة مساحة بالنسبة إلى الصين لتقّارع فيها الولايات المتحدة، حتى بعد إعادة الأخيرة النظر في تخفيف التزامها بأمن الأنظمة الخليجية، من خلال سحب أصول عسكرية من المنطقة. وللمفارقة، قدّم سحب تلك الإمكانيات بوصفه تمهيداً لنقلها إلى شرق آسيا لمواجهة ما اصطُلح على تسميته «صعود الصين» لانتزاع المكانة الأولى عالمياً من الولايات المتحدة، فإذا بالصين

هي التي تأتي إلى الشرق الأوسط لمواجهة أميركا هنا، وـ«فرض» عليها إعادة حساباتها، وهو ما عبر عنه المبعوث الأميركي إلى اليمن، تيموثي ليندركينغ، حين قال تعليقاً على الأنباء عن زيارة شي إن «الولايات المتحدة ليست ذاهبة إلى أيّ مكان».

ولأن تحسين العلاقة مع الرياض بالنسبة إلى الأميركيين، يمرّ بخوض تعاون المملكة مع روسيا في هذه المرحلة، لا مع الصين، فإن الحفاوة بالرئيس الصيني لن تستفزّهم بالقدر الذي استفزّهم به التعاون النفطي مع موسكو في إطار «أوبك بلس»، والذي يبدو في طريقه إلى التراجع عمّا كان عليه في السنتين الأخيرتين. فالمنافسة الصينية للأميركيين، على رغم أنها الأكثر إقلاقاً لهم، إلا أنها طويلة النّفس، وتجري بلا صدامات حادّة وضمن قواعد اشتباك متعارف عليها بين الطرفين، وفق ما أظهره ردّ الفعل الصيني على زيارة بيلوسي لไตايوان، والذي ظلّ محدوداً، على عكس ما يجري مع موسكو التي سعت واسطنطن لتطويقها من بوابة أوكرانيا وفشلت، وتحاول الآن الحدّ من الأضرار التي تسبّبت بها العملية العسكرية الروسية في هذا البلد لها ولحلفائها الأوروبيين. أمّا بالنسبة إلى ابن سلمان، فإن الرئيس الصيني هو «بدل عن ضائع» بغياب ترامب أو ما يُعادله الأميركياً، في انتظار عودة الرئيس الأميركي السابق إلى البيت الأبيض، والتي قد تكون أصبحت أبعد احتمالاً بالنظر إلى المشكلات التي واجهها الأخير بعد مداهمة منزله في فلوريدا لاستعادة وثائق سرّية. ومن هنا، لا يجد ولّي العهد السعودي بدّاً من الاستمرار في تنويع علاقاته الدولية، أو على الأقلّ إبقاء الخيارات الأخرى قائمة، من دون الإضرار بالمصالح الأميركيّة بشكل كبير. ولذلك، مثلاً، يسدي ابن سلمان خدمة للصينيين بتسلیم المعارضين الأويغور الذين يأتون للحجّ من بلدان أخرى، فيما الاتفاق على بيع النفط السعودي لبكين باليوان الصيني بدل الدولار، والذي لوّح به ابن سلمان في ذروة تأثير العلاقة مع الأميركيين، يكاد لا يتحدّث عنه أحد في المملكة الآن. بدورها، فهمت واسطنطن ما يخيف السعوديين، ولذا فهي وافقت على إبقاء الحماية الأمنية لأنظمة الخليج، وفق ما أعلنته بعد قمة تي جدّة، السعودية - الأميركيّة، وتلك التي جمعت بايدن بقيادة «مجلس التعاون الخليجي» ومصر والأردن وال العراق.

وإذا كانت أميركا تُعاير السعودية ودول الخليج بأنها هي من أرسلت الجيوش لحمايتها - بينما روسيا والصين لا تفعلان ذلك -، فإن السؤال الذي يشغل بال تلك الدول هو هل ما زالت الولايات المتحدة مستعدّة لتفعيل هذه الحماية؟ وبأيّ ثمن؟ على الأرجح، لن تمثّل إعادة النظر الأميركيّة في قرار الانسحاب من الشرق الأوسط، والذي يعني ترك أنظمة الخليج لمصيرها، عامل اطمئنان كافياً للأخيرة. كما أن العلاقات الأميركيّة - السعودية تأسّمها تعقيدات كثيرة؛ خصوصاً بعدما صارت قضية داخلية أميركية تدخل ضمن التنافس الحربي. وفي هذا السياق، وضع السعوديون، وفق حسابات معروفة للحكومة السعودية على «تويتر»، تسرّب الديمقراطين في واسطنطن أنباء عن أن الوثائق المصادرّة من منزل ترامب تتضمّن ملفات نووية فائقة السرّية كان ينوي إعطاءها للسعودية مقابل المال. كذلك، يواجه ابن سلمان الذي

لم يُمنح حصانة رؤساء الدول في الولايات المتحدة، نزاعات قضائية كثيرة، بصورة شخصية مباشرة، مثل المصالح المرتبط بالملك سلمان، أو عبر معاونيه، كما في حالة إدانة هيئة محلّـَـفين في سان فرانسيسكو الموقوف السابق في «تويتر»، أحمد أبو عمرو، بالتجسس على معارضين سعوديين وتسليم بياناتهم لقاء مبالغ مالية كبيرة تلقّـَـها من مدير مكتب ولي العهد، بدر العساكر. ولذا، لا يخفى النظام السعودي رغبته وسعيه لإنهاء سيطرة الديمقراطيين على مجلسـَـي الكونгрس في الانتخابات النصفية في تشرين الثاني المقبل، ومن ثم إخراجهم من البيت الأبيض عام 2024. وتشير دلائل كثيرة إلى أن هذا الأمر يمثل أحد أهم أهداف التطبيع السعودي غير المععلن، وإنـَـما المتتابع، مع إسرائيل، وهو الذي أثار ضغطاً إسرائيلياً كبيراً على بايدن لزيارة المملكة ومبادئه ا بن سلمان الذي يمثل وجوده في الحكم مصلحة إسرائيلية، وهو ما أكدّـَـه علينا بايدن نفسه والإسرائيليون.